

Distr.: General
23 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدّم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060613 060613 13-30867X (A)



البيان

نحن وزراء وممثلي الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانات، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأسر، وعددنا ٣٣٤ مشاركاً من ٧٤ بلداً ونمثلة جميع قارات العالم، وقد شاركنا في مؤتمر القمة العالمية للأسرة + ٨، الذي عقد في إغواسو فولز، بالبرازيل، وقد تناولنا جدول أعمال مؤتمر القمة بمناقشات عامة مثمرة،

وقد نظرنا في موضوع "الأسر في الميزان: وضع العلم والتكنولوجيا والثقافة والابتكار في قلب التنمية المستدامة على المستوى المحلي وفي الأسرة"،

وإذ نسلم بأن العلم والتكنولوجيا والثقافة والابتكار يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تحقيق كل واحد من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال:

- تعزيز الوصول إلى المعارف
- زيادة الإنتاجية، والتصنيع، والنمو الاقتصادي وخلق وظائف لائقة
- تعزيز الصحة والحصول على الأدوية الأساسية
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال نظم زراعية مستدامة ومنصفة وعن طريق زيادة الإنتاج والدخل، وخاصة للمزارع الصغيرة
- تشجيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل الاستجابة للتحدي المزدوج المتمثل في الحد من الفقر في مجال الطاقة مع تخفيف تأثير تغير المناخ

وإذ نعترف بأن الأسر توفر الأساس لبناء مستقبل مستدام وتشكل نقطة التقاء حيث يُستشعرُ أثرُ السياسات العامة، وحيث يمكن نشر التكنولوجيا الجديدة التي تركز على الناس، وحيث تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل، وحيث يمكن تغيير المواقف والسلوك خدمةً لصالح أنماط الحياة المستدامة،

وإذ نؤكد من جديد أن مؤتمر القمة العالمية للأسرة + ٨ يركز في المقام الأول على تنفيذ جدول أعمال التنمية العالمية المستدامة لتهيئة بيئة مؤاتية لتمكين الأسر وأيضاً لدراسة كيفية تشكيل البرامج المحلية للتنمية المستدامة، والسياسات والإجراءات التي تركز على منظور الأسرة،

وإذ نشير إلى أن القمة اعتمدت أيضا على وجهة نظر وزراء الحكومات الوطنية، وممثلي الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني والدروس المشتركة المستخلصة من دراسات الحالة في جميع أنحاء العالم،

وإذ نسلم بأن القمة أسست أيضا على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبحث عن طرق لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة التي محورها الناس، وتتطلب المشاركة الشعبية الواسعة والوصول إلى المعلومات فضلا عن المشاركة الفعالة والمشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستوى المحلي،

وإذ نسلط الضوء على أن العلم والتكنولوجيا والثقافة والابتكار من أجل ضمان المستقبل الذي نطمح إليه لها علاقة قوية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ نشير إلى أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، تزايدت عملية توليد المعرفة وتبادل المعلومات بوتيرة متسارعة، وتزايد عدد الناس في كتلة الابتكار العالمية الناشئة إلى أكثر من الضعف وأن التواصل والترابط وصلا إلى مستويات لم يكن من الممكن تصورهما من قبل،

وإذ نعترف بأن جميع هذه التطورات ينبغي من حيث المبدأ أن تضع الإنسانية في وضع أفضل بكثير لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أن التنمية عبارة عن تفاعل معقد بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية والقانونية مع عناصر عبر الحدود تربط بين الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ نؤكد من جديد أن استراتيجيات وسياسات التنمية ينبغي أن تقدم أدلة لتحديد الأولويات على جميع المستويات، وينبغي أن تخلق بيئة مؤاتية لتحقيق الأهداف المشتركة ودعم الحلول العالمية والوطنية والمحلية، مع دعم وتمكين الأسر لتقرير مستقبلها،

وإذ ندعم مبادرة الأمم المتحدة التي تقترح جدول أعمال شامل للتنمية المستدامة يكون محوره الناس، وذلك كإطار محتمل لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ يستجيب للتحديات العالمية لكل من اليوم والغد،

نقرر بالإجماع أن نلزم أنفسنا بما يلي:

- (أ) الدعوة الملحة إلى ضرورة إيجاد مسارات جديدة للتنمية التي تشجع على الإبداع والابتكار سعياً إلى تحقيق النمو والتنمية الشاملين والعادلين والمستدامين؛
- (ب) الدعوة إلى وضع إطار متكامل لتحديد جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥، والتي تتمحور حول المبادئ الأساسية الثلاث لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، والأبعاد الأساسية الأربعة للتنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة والسلام والأمن؛
- (ج) الدعوة إلى إدراج أصوات مختلفة في العملية من أجل الإفادة من وجهات نظر ومساهمة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأسر؛
- (د) تشجيع الجهود في تنفيذ المجالات ذات الأولوية للتنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة الأسرية، والاستخدام المستدام للمياه والطاقة، واستخدام وسائل النقل والتنقل المستدام، والمدن المستدامة والمستوطنات البشرية، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية؛
- (هـ) الاعتراف بأهمية إسهام الأوساط العلمية والتكنولوجية في التنمية المستدامة وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات عند وضع الأطر التي تركز على الأسرة؛
- (و) تشجيع اعتماد الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة باعتباره واحداً من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- (ز) تشجيع السلطات المحلية والأسر على تطوير واستخدام استراتيجيات التنمية المستدامة، باعتبارها أدوات أساسية لتوجيه الاحتياجات، واتخاذ القرارات وتنفيذ التنمية المستدامة، ولتشجيع التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛
- (ح) دعوة جميع أصحاب المصلحة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تبني وتكييف مفهوم الابتكار الاجتماعي لضمان بقاء الأسر في حالة توازن في رحلتها نحو تحقيق التنمية المستدامة والسعادة؛
- (ط) دعوة الحكومات، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، بالرغم من أن التكنولوجيا لا بد منها في حياتنا الأسرية

والمجتمعية، إلى ضرورة أن تعي بأن التكنولوجيا يمكن أيضا أن تكون ضارة، وأن هناك حاجة لاتخاذ تدابير على نطاق عالمي لوقاية وحماية أطفالنا وأفراد أسرنا؛

(ي) تأكيد أهمية نقل القيم الأسرية والثقافة للأجيال القادمة وأنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة وضع القيم الأسرية والثقافة في مركز جهودهم الإنمائية، وأنه، بهذا المعنى، ينبغي تشجيع وتوفير التربية الأسرية للجميع باعتبارها أداة مفيدة؛

(ك) التأكيد على أنه لا يكفي الاستماع إلى، والاطلاع على الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١ والأهداف والغايات الأخرى للأمم المتحدة، وأنا، كمواطنين، يجب أن نسأل سلطاتنا المحلية أن تسترشد بها وأن تقترح تدابير ملموسة لتنفيذها في المجتمع؛

(ل) اتخاذ إجراءات لتمكين أفراد المجتمع المدني من أن يكونوا مطلعين وواعين ومعبئين للمشاركة والطلب منهم أن يساهموا في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١ وحماية البيئة، على المستوى المحلي القريب منهم ومن أسرهم؛

(م) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير برامج التدريب والتثقيف الحقيقيين لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١ وأهداف الاستدامة الرئيسية الأخرى للإنسانية، مع احترام التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

(ن) تشجيع جميع أصحاب المصلحة على توفير الميزانيات والاستراتيجيات من أجل إتاحة التدريب والتثقيف بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١، إذا كنا نريد حقا من أجيال الحاضر والمستقبل أن تصبح عناصر فاعلة حقيقية وأن تشارك في تحقيق إنجازاتها؛

وترحب المنظمة بجميع الأسر في العالم للانضمام إلى جهودها مع الأمم المتحدة والحكومات وجميع أصحاب المصلحة للوفاء بالتزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١، مما يشكل أكبر شراكة تهدف إلى بناء عالم للحاضر والمستقبل يعم فيه المزيد من السلام والأمن والعدالة والإنصاف والشفافية والتسامح والتضامن والازدهار والتكامل، من خلال تعبئة وتعزيز الوحدة الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمستدامة للمجتمع، ألا وهي الأسرة.